

1289 وفاة و 17 مليار ريال خسائر حوادث الطرق في 6 أعوام

أن الحوادث المرورية لها عواقب كبيرة على المجتمع خاصة العواقب الاجتماعية والصحية والاقتصادية والبيئية. وأشار أن حساب تكلفة الحوادث يساعد على تقدير الأولويات في الاستراتيجيات الخاصة بالسلامة المرورية لأهميتها في تقدير تكلفة الحوادث وأثرها على الناتج المحلي. كذلك ذكرت الدراسة أنه ما من شك أن ارتفاع تكلفة الحوادث وزيادتها سنويًا سيؤدي إلى خسائر وأضرار بالبنية التحتية خاصة المتعلقة بالحوادث الجسيمة وما لها من تأثير على مرافق الدولة والممتلكات الخاص مثل السيارات والأفراد، وهذا سيؤدي إلى زيادة الجهد والمال بما يطلبه لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. كما أن حوادث الطرق لها تبعات كبيرة على القطاع الصحي في الدولة وخاصة بتكلفة الخدمات الصحية المرتبطة بحوادث الطرق، حيث هناك تكلفة كبيرة خاصة بالعلاج والإقامة في المستشفيات والتكلفة الخاصة بسيارات الإسعاف. وهذا سيؤدي إلى عبء إضافي على القطاع الصحي في الدولة. وكذلك ما تشكله الحوادث من إعاقات جسدية ومآلها من تأثير نفسي واقتصادي واجتماعي على الأسرة. وقد أخذ مركز قطر لدراسات السلامة المرورية منذ انطلاقته في سبتمبر 2012 على عاتقه مسؤولية المساهمة في توظيف البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع وإيجاد حلول جذرية للتحديات التي قد تواجهه، واستخلاص نتائج تفيد صانعي



د. خليفة الخليفة

محاكاة بالكمبيوتر لشارع 22
فبراير لمعالجة عيوبه قريباً

المركبات، وتكلفة شركات التأمين، والتكلفة القضائية والأمنية.

وبيّنت الدراسة أن حوادث المرور تعتبر من أبرز الظواهر العالمية خاصة في المدن التي تشهد كثافة سكانية عالية ينبع منها ازدحاماً مرورياً خانقاً في أوقات الذروة، وينظرًا لوقع دولة قطر في نطاق الدول النامية، تعادل تكلفة الحوادث المرورية وما ينبع عنها من خسائر اقتصادية وبشرية نحو 2 إلى 5% من الدخل القومي.

تصنيف الوفيات

وكشفت الدراسة عن العديد من الإحصاءات والأرقام التي تساعد صانعي القرار على اتخاذ إجراءات قانونية ومرورية صارمة للحد من الحوادث المرورية، حيث تم تصنيف الوفيات البالغ عدهم 1289 إلى 523 ضحية من السائقين، و377 ضحية من الركاب، و389 ضحية من المرأة والنشاء خلال 6 سنوات.

وفي تصنيف آخر يتناول النوع الاجتماعي لضحايا حوادث المرور، أشارت الدراسة إلى وفاة 1197 ذكراً، و92 أنثى، خلال الفترة ما بين 2007 و2012، في المناطق التي تشهد ازدحاماً مرورياً خانقاً والتي تعرف باسم النقاط السوداء. وينطبق مفهوم النقاط السوداء على الواقع الذي تكثر فيها حوادث المرور بشكل متكرر سواء أدت هذه الحوادث إلى وقوع ضحايا أو إصابتهم إصابات بالغة أو اقتصرت على إحداث ضرر في الأموال العامة والخاصة.

مأمون عياش

كشفت دراسة أجراها مركز قطر لدراسات السلامة المرورية في جامعة قطر أن عدد وفيات حوادث الطرق خلال ستة أعوام بلغ 1289 حالة وفاة، وذلك في الفترة ما بين 2007 و2012، والتي شهدت وقوع أكثر من مليون حادث بين حوادث بليغة وبسيطة، في حين وصلت خسائر الحوادث إلى نحو 17.6 مليار ريال.

قام بإجراء الدراسة كل من أمينة زيدان وبتسام علي وجواهر النابت ونورا الحاج، الطالبات في كلية الهندسة بجامعة قطر، وذلك بإشراف كل من د. خليفة ناصر آل خليفة مدير مركز قطر لدراسات السلامة المرورية، ود. عبدالمجيد حمودة العميد المساعد للأبحاث والدراسات العليا في كلية الهندسة بالجامعة. وأوضحت الدراسة أن تكلفة حوادث المرورية في دولة قطر خلال عام 2007 فقط بلغت نحو 2.5 مليار ريال تقريراً وصولاً إلى 3.2 مليار ريال، بحلول عام 2012، الأمر الذي يشير إلى أن دولة قطر انفقت بمعدل ما يقارب 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي على حوادث المرورية سنوياً.

وتشير هذه الأرقام إلى أهمية هذه الدراسة، والتي تحاول الوقوف على تكلفة حوادث المرورية، وما يتربّع عليها من أضرار وخسائر إنسانية واقتصادية واجتماعية ونفسية على الفرد والمجتمع بشكل عام.

القرار المعنين بتعزيز ثقافة السلامة المرورية، والالتزام بقواعد السير، وهو ما يساهم بكل تأكيد في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع المحلي.

► شارع 22 فبراير

ومن اللافت بأن مركز قطر لدراسات السلامة المرورية في جامعة قطر بصدده عمل محاكاة بالكمبيوتر لشارع 22 فبراير، والذي يعتبر من أبرز النقاط السوداء في قطر، ويشهد ازدحاماً وحوادث مرورية مروعة. وستعني المعاكمة بتحديد مداخل الشارع ومخارجه وقدرته الاستيعابية للمركبات خاصة وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لتفادي ومعالجة عيوب هذا الشارع الحيوى. كما قام المركز مؤخراً بتوقيع اتفاقية مع شركة إيسون موبيل وإدارة المرور لدعم جهود المركز في زيادة الوعي حول السلامة المرورية والوقاية من الحوادث وذلك من خلال عمل بعض الدراسات والمقترنات للجهات ذات الصلة بحوادث الطرق. وفي الوقت الراهن، يتعاون مركز قطر لدراسات السلامة المرورية مع العديد من الهيئات والمؤسسات المحلية والعالمية للحد من الحوادث المرورية، وتحقيق مبدأ السلامة المرورية خاصة اللجنة الوطنية للسلامة المرورية وإدارة المرور، والعديد من المراكز البحثية داخل وخارج قطر وذلك انطلاقاً من رؤية دولة قطر والجامعة لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مواكبة خطة الأمم المتحدة 2020 لتقليل عدد الحوادث المرورية في العالم، وبالتالي تقليل عدد وفيات هذه الحوادث والتي تصل إلى مليون و300 ألف متوفى سنوياً في العالم وهو عدد يفوق بكثير عدد ضحايا الحروب.

وقوع أكثر من مليون حادث خلال الفترة ما بين 2007 و2012

إنفاق 2.7% من الناتج المحلي على الحوادث المرورية سنوياً



ويعتبر تحديد هذه النقاط عاماً مهماً لدراسة هذه المناطق والأسباب التي تؤدي إلى وقوع حوادث فيها كوجود مشاكل في التصميمات الهندسية للطرقات أو في السرعة المحددة لسير المركبات فيها. كما تناول البحث أيضاً دراسة التكلفة الاقتصادية للحوادث المرورية في العالم والإصابات الناجمة عنها، وتقدر خسائر الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بنحو 65 مليار دولار سنوياً.

► عواقب مجتمعية

ولخصت الدراسة أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار

وقد استندت الدراسة إلى نموذج عالمي يُعرف باسم "رأس المال البشري"، والذي يعني بقدر تكلفة الحوادث المرورية والخسائر المترتبة عليها خلال فترة زمنية معينة، ويرتكز هذا النموذج بشكل رئيس على بحث ودراسة ثلاث محاور رئيسية، وهي تكلفة الأضرار البشرية، وتكلفة الممتلكات والأضرار المادية، وتكلفة الأضرار العامة. وعملت الباحثات على تقصي العديد من الجوانب التي تدرج تحت المحاور الثلاث المذكورة، منها التكلفة الطبية، وخدمات الطوارئ، والخدمات بعيدة المدى، وتكلفة أضرار



□ الحوادث المرورية.. مسلسل يومي لا ينتهي